الأنباء
الاحد 18 مارس 2012

إعداد: بداح العنزي b_alenezi@hotmail.com

اعتماد موقع لمحطة تقنيات الطاقة المتجددة بالشقايا

تخصيص 4 مواقع محميات في أم النقا والهويميلية ووادي الباطن وأم قدير

وافقت البلدية على تخصيص مواقع محميات بمناطق ام النقا، الهويميلية، وادي الباطن وام قدير.

وقال مدير عام البلدية م.احمد الصبيح في كتابه: بالاشارة الى كتاب الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والمتضمنة طلب تسلم مواقع الاراضي: المخصصة للمحميات الطبيعية البرية والبحرية والمخصصة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (25) بتاريخ 2011/1/3، (1195) بتاريخ 2010/8/17، رقم (564) بتاريخ 2006/6/7 وذلك لاعادة تأهيل البيئة ولسرعة البدء في تنفيذ تلك المشروعات وفق الجداول الزمنية والمرحلية التي قررتها الامم المتحدة.

وبناء على تأشيرة الوزير في 2011/5/5 والتي تتضمن تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بصورة سريعة بناء على ما سبق، نفيدكم بما يلي:

أ ـ قد تم تحديد احداثيات مواقع المحميات المطلوبة والمقررة ضمن المخطط الهيكلي وهو كالآتي:

1. محمية أم نقا ـ شمال البلاد ـ بمحافظة الجهراء.
2. محمية الهويميلية (خباري) شمال غرب البلاد ـ بمحافظة الجهراء.

م.أحمد الصبيح

3. محمية وادي الباطن (الابرق) غرب البلاد ـ بمحافظة الجهراء.
4. محمية أم قدير (الرديفة) جنوب البلاد ـ بمحافظة الاحمدي.

ب ـ تم عرض الموضوع على لجنة الخدمات وقد جاءت الردود بالموافقة بشروط ان تقوم الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بتنفيذ جميع الملاحظات على ان يتم التنسيق مع جميع الجهات الرسمية عند البدء بالتنفيذ وعلى النحو التالي:

1. سيتم تحديد المواقع بحيث لا تتعارض مع الطرق القائمة.
2. يقوم الاستشاري برفع مواقع خطوط الكيبلات الهاتفية والابتعاد عنها وعدم القيام بأي انشطة عليها.
3. علما بأن الشروط الخاصة لوزارة الكهرباء والماء:

قطاع شبكات النقل والتوزيع الكهربائية هي الموضحة ادناه:

- يمنع زراعة الاشجار تحت وحول ابراج الضغط العالي بمسافة (12,5م) حول الابراج.
- يجب توصيل جميع المعدات المستخدمة في العمل تحت او بالقرب من الخطوط الهوائية بالاراضي توصيلا جيدا.
- يجب الا تقل المسافة الرأسية بين المعدات المستخدمة في العمل واقرب موصل عن (7م).
- لا يسمح بالوقوف تحت او بجوار الخطوط في حالة تعذر الرؤية بسبب العواصف الرملية والرطوبة العالية والضباب.
- يلتزم المقاول بفك وإعادة تركيب ابراج الحماية اذا لزم الامر ذلك.
- يجب تركيب أبراج حماية بارتفاع 6 أمتار مع وضع علامات تحذيرية قبل التقاطع بـ50 مترا من الجهتين مع وضع لوحة تحذيرية بارتفاع 5 أمتار لتحذير السيارات ذات الارتفاع الأكثر من 5 أمتار من المرور تحت خطوط الضغط العالي وذلك حسب مواصفات وزارة الكهرباء والماء.
- في حالة إنشاء طرق تتقاطع مع أبراج الضغط العالي فيجب ألا تقل المسافة بين حد بلاط رصيف الطريق وبين أقرب خط هوائي عن 25 مترا وألا تتقاطع تلك الطرق مع منتصف المسافة بين البرجين وذلك لتأمين المسافة الرأسية الآمنة.

4. رفع مواقع الآبار وحدود المحميات الطبيعية عن طريق نظام تحديد المواقع العالمي، والابتعاد عن الآبار بمسافة 50 مترا والسماح بدخول المحمية في أي وقت لأداء أعمال الصيانة.
5. ان يتم تزويد وزارة الداخلية بمخططات المداخل والمخارج للمحميات لضمان عدم تعارضها مع المواقع المخصصة للوزارة.
6. مخاطبة معهد الأبحاث لتزويد الهيئة العامة للبيئة بدراسات التقييم البيئي للمواقع التي قام معهد الكويت للأبحاث العلمية بإعدادها، ان يتم التزويد بتقارير دورية عن وضع المحمية.

يفيد كتاب إدارة المخطط الهيكلي بأنه لا مانع من إقرار المحميات المذكورة وحسب ما جاء بالمخطط الهيكلي.

وعلى ان تلتزم الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بتنفيذ جميع الملاحظات والاشتراطات الواردة من جميع الوزارات وحسب ما جاء أعلاه وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للبيئة.

بالاضافة الى الأخذ بتعليمات شركة نفط الكويت الموضحة بكتابهم المؤرخ في 2011/10/27 المرفق طيه.

الرأي التنظيمي

نرى أنه لا مانع من الموافقة على تخصيص موقع المحميات بمناطق «أم نقا»، «الهويميلية»، «وادي الباطن»، «أم قدير» شريطة موافقة جميع وزارات الخدمات والأخذ بملاحظاتهم وتحقيق جميع الاشتراطات قبل الترخيص واستقطاع المساحات المتأثرة منها، وذلك تنفيذا لما جاء بقرار مجلس الوزراء رقم 25 بتاريخ 2011/1/3 وتضم الاشتراطات ما يلي:

1. أن يتم تحديد المواقع بحيث لا تتعارض مع الطرق القائمة، ورفع مواقع الكيبلات الهاتفية.
2. الابتعاد عن أبراج الضغط العالي 12,5 مترا وتوصيل المعدات المستخدمة بالأراضي جيدا.
3. ألا تقل المسافة الرأسية بين المعدات وأقرب موصل عن 7 أمتار.
4. لا يسمح بالوقوف تحت أو بجوار الخطوط في حالة تعذر الرؤية ويلتزم المقاول بفك وإعادة تركيب أبراج الحماية.
5. تركيب أبراج حماية بارتفاع 6 أمتار ووضع علامات تحذيرية على مسافة 50 مترا ولوحة تحذيرية بارتفاع 5 أمتار تحت الضغط العالي.
6. عند إنشاء طرق تتقاطع مع أبراج الضغط العالي يجب ألا تقل المسافة بين حد بلاط رصيف الطريق وأقرب خط هوائي عن 25 مترا، وألا تتقاطع تلك الطرق مع منتصف المسافة بين البرجين.
7. الابتعاد عن الآبار مسافة 50 مترا مع رفع مواقع الآبار وحدود المحميات الطبيعية عن طريق نظام تحديد المواقع العالمي، ويسمح بدخول المحمية في أي وقت لأداء أعمال الصيانة.
8. مخاطبة معهد الكويت للأبحاث العلمية لتزويد الهيئة العامة للبيئة بالدراسات المعدة لديه.
9. ان تلتزم الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بتنفيذ جميع الملاحظات والاشتراطات أعلاه بالتنسيق مع الهيئة العامة للبيئة والأخذ بتعليمات شركة نفط الكويت.

من جانب آخر، أوضح الصبيح انه تمت الموافقة على تخصيص موقع بمنطقة الشقايا لمحطة تقنيات الطاقة المتجددة.

وقال في كتابه: بالإشارة الى طلب معهد الكويت للأبحاث العلمية تخصيص موقع بمساحة (10 كيلومترات x 10 كيلومترات = 100 كم2) بمنطقة الشقايا شمال طريق السالمي لمحطة تقنيات الطاقة المتجددة ـ ضمن 3 محطات تنتج 70 ميغاوات منها 50 ميغاوات لمحطة الطاقة الشمسية الحرارية، و10 ميغاوات لمحطة الطاقة الشمسية الضوئية و10 ميغاوات لطاقة الرياح.

وحيث ان هذا الموقع تم اختياره بعد دراسة دقيقة لمساحات الأراضي الشاغرة التي تتناسب طبيعتها وموقعها الجغرافي للموقع المطلوب.

وبدراسة الموضوع مع إدارة المخطط الهيكلي من خلال المواقع المتنازل عنها من قبل شركة نفط الكويت ـ بالتنسيق مع معهد الكويت للأبحاث العلمية ـ فقد تم الاتفاق على تقليص مساحة الموقع لتصبح 50 كم2 مع زحزحة الموقع لجهة شمال غرب الموقع المطلوب ويتداخل معه وهو ضمن الموقع 27 المتنازل عنه من قبل شركة نفط الكويت.

الرأي التنظيمي

نرى أنه لا مانع من الموافقة على طلب معهد الكويت للأبحاث العلمية تخصيص موقع بمساحة 50كم2 بمنطقة الشقايا شمال طريق السالمي ضمن الجزء الغربي من الموقع رقم 27 المتنازل عنه من قبل شركة نفط الكويت ـ شريطة التنسيق مع وزارات الخدمات قبل تسليم الموقع.

«الفنية» تنظم ورشة عمل حول الأزمة المرورية الثلاثاء

تعقد اللجنة الفنية ورشة عمل يوم الثلاثاء المقبل برئاسة فرز المطيري لمناقشة الازمة المرورية في الكويت.

وصرح رئيس اللجنة فرز المطيري بأن مشكلة المرور في الكويت تزداد يوما بعد يوم، ونجد الطرقات والشوارع مزدحمة بالسيارات في كل الاوقات، ونجد ايضا كل المركبات والمقطورات والحافلات تسير في آن واحد، خصوصا اثناء الدوام الرسمي وفي اثناء الدوام المدرسي.

وقال المطيري انه من الملاحظ ايضا ان زحمة المرور في كل الطرقات في الكويت حيث تزدحم الشوارع في كل الاتجاهات وذلك لوجود المراكز التجارية بدءا بسوق الاوراق المالية والبنوك والمحلات التجارية والسوقية ومجمع الوزارات ووزارة التخطيط ولجنة المناقصات وادارة الفتوى والتشريع ومجلس الوزراء وسوق السمك واللحم وسوق شرق ووزارة الداخلية ووزارة الاعلام ومجلس الامة وكذلك الفنادق الكبيرة والصغيرة، ولا ننسى المستشفى الاميري، والى جانبه مستشفى ثنيان الغانم، بالاضافة الى بعض السفارات وبعض المدارس الخاصة، وايضا لا ننسى كراجات تصليح السيارات وبعض الشركات التجارية في بيع وشراء السيارات، الى جانبهم سوق الصفافير، وهذا بحد ذاته مع كربون الادخنة الخارجة من اكزوزات السيارات فيها تلوث بيئي، وفي بقية مناطق الكويت والمحافظات الاخرى نجد ايضا ان الزحمة المرورية في غير اوقات الذروة وعلى سبيل المثال في الفروانية نجد على خط الدائري السادس، وبالتحديد الجهتان المقابلتان لمنطقة جليب الشيوخ ومنطقة اشبيلية، نجد الشاحنات الكبيرة والحافلات تصطف بحارتين من الطريق السريع وكأنهم عربات قطار، وذلك لأن الغالبية من هؤلاء السائقين يسكنون في هذه المنطقة، ولا ننسى موقع مستشفى الفروانية، ويمكنك ان تتخيل الوضع اثناء الحالات الطارئة وكيفية خروج ودخول سيارات الاسعاف وكيف تنقذ وتسعف المرضى اذا كان يعترض طريقها الكم الكبير من الشاحنات ووقوفها لانتظار الدور من اشارة المرور لدخول المنطقة التي ذكرناها، ويمكنك ان تتخيل اذا بقي الوضع على ما هو عليه من هذه الزحمة المرورية عندما تفتتح المدينة الجامعية السنوات المقبلة بمنطقة الشدادية والمحاذية لمنطقة جليب الشيوخ وكذلك في افتتاح ستاد المغفور له الشيخ جابر الاحمد لما تجده في هذا الطريق وفي هذه المناطق الداخل اليها مفقود والخارج منها مولود لصعوبة الوضع وحجم الازمة المرورية التي يعاني منها كل قائد مركبة والذي يسلك هذه الطرق يوميا ويشاهد هذه الزحمة المرورية الخانقة في شوارع الكويت جميعها من شمالها حتى جنوبها، وفي جميع الطرق الخارجية السريعة، وفي الداخل المناطق التجارية والاسواق والمحلات التجارية وفي المناطق السكنية واينما تذهب تلاقي صعوبة في القيادة.

فرز المطيري

وقال فرز المطيري: اخيرا، بعد كل هذا العناء، كان لابد من وضع الحلول للمشكلة المرورية في اللجنة الفنية وتم عمل ورشة عمل في اللجنة الفنية للازمة المرورية لنحاول ايجاد حلول لهذه الازمة التي تتزايد يوميا.

الشريدة: وفرنا 40 آلية إزالة بعد نقل الاختصاصات من «المالية» إلى البلدية

توفير آليات لإزالة التعديات على أملاك الدولة

كشف مدير إدارة الخدمات العامة ببلدية الكويت أحمد الشريدة عن قيام البلدية متمثلة بالإدارة بالتعاقد مع إحدى الشركات المحلية لتوفير آليات إزالة التعديات على أملاك الدولة بصفة التأجير لاستخدامها من قبل موظفي إزالة التعديات بالبلدية، مشيرا إلى أن ذلك جاء بعد نقل الاختصاصات من وزارة المالية إلى بلدية الكويت طبقا لقرار مجلس الوزراء رقم 2011/1608 المتضمن أن تنقل تلك الاختصاصات في شأن حماية أملاك الدولة الخاصة العقارية ومنع التعدي عليها بإتلافها أو تخريبها، أو جعلها غير صالحة للانتفاع بها في غير الغرض المخصصة له، أو إنقاص قيمتها أو فائدتها، أو إقامة مبان عليها أو منشآت ثابتة أو مؤقتة من أي نوع دون ترخيص وذلك كله وفقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم 105 لسنة 1980 وتعديلاته.

وقال الشريدة في تصريح صحافي انه بموجب العقد رقم 2011/2010/6 المبرم مع شركة المركبة والذي بدأ بتاريخ 26 فبراير الماضي ومدته ثلاث سنوات فقد تم توفير الآليات والجرافات والكرينات والنسافات واللوريات بأحجامها وأنواعها المختلفة التي بلغ عددها (40) آلية إلى جانب توفير منشارين لقص الأشجار ومكينتين لقص الحديد واللحام، لافتا إلى قيام مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح بمتابعة عملية تطبيق العقود الجديدة المبرمة بصفة مستمرة والتأكد من توفير الآليات والمركبات وتفقدها ميدانيا بهدف تحقيق انسيابية العمل لجميع فرق الإزالة بالبلدية وتنفيذ كافة الأعمال الموكلة إليها طبقا لما نصت عليه اللوائح والأنظمة دون أي تأخير.

الصايغ: «منظومة المرور» تجربة فريدة على مستوى الشرق الأوسط

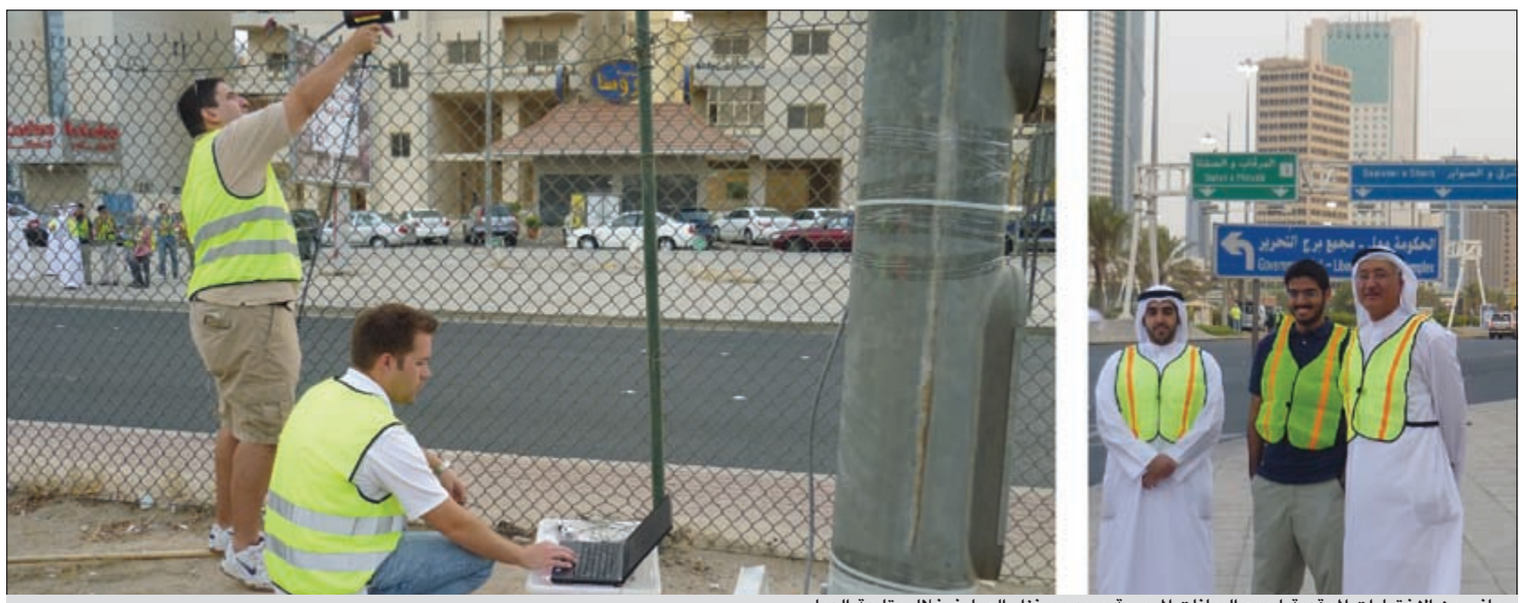
جانب من الاختبارات الموقعية لجمع البيانات المرورية ويبدو م.نزار الصايغ خلال متابعة العمل

أكد مدير ادارة الرقابة الهندسية ببلدية الكويت م.نزار الصايغ ان بلدية الكويت تسعى لانشاء منظومة لمراقبة المرور لتغطية شبكة الطرق الخارجية والسريعة والرئيسية داخل الدولة، وقد قامت المكاتب الاستشارية العالمية والمحلية المعتمدة بوضع الخطة الرئيسية ووثائق المناقصة للمنظومة وقامت بلدية الكويت بتأهيل اكثر من 6 مقاولين للتعاون مع المكاتب الاستشارية المعتمدة للمناقصة.

وأشار م.الصايغ الى انه تم التخطيط لطرح المناقصات لهذه المنظومة خلال العام الحالي 2012، متوقعا ان تلك المنظومة ستستغرق نحو 18 شهرا كحد ادنى من تاريخ بدء انشائها.

وأضاف انه سيتم جمع البيانات المرورية للمنظومة بطريقة متواصلة على مدى ثلاثة اعوام كمرحلة اولى، موضحا ان تلك المنظومة ستصبح الاولى من نوعها في دول الخليج ومنطقة الشرق الاوسط وذلك من حيث شموليتها لمناطق الدولة جميعا واستخدامها لاحدث تقنيات مراقبة المرور وامتثالها لاجود المعايير العالمية.

وزاد ان الكويت تمر بأولى مراحلها العمرانية طويلة الامد تمتد مستقبليا الى سنة 2030 حسب المخطط الهيكلي الثالث لعام 2005 من تطوير البنى التحتية والطرق والجسور والمرافق الحيوية حيث يصل سكان الدولة الى اكثر من 5 ملايين نسمة في عام 2030 ومن هنا يبرز دور المنظومة في حل المشكلات التي تتزايد مع زيادة عدد السكان يوما بعد يوم وحالة التكدس السكني في المناطق المعمورة واستيعاب الطلب المروري الناتج عن المشروعات الضخمة، اذ ان غياب المرور سيؤدي الى الكثير من الاختناقات المرورية.

كما شرح الصايغ تكبد القطاع الخاص وتحمله لكثير من الخسائر المادية الطائلة من جراء تأخر موظفيه عن العمل بسبب الاكتظاظ المروري وتعرضهم لضغوط صحية غير ملموسة من القيادة عبر الاختناقات المرورية بسبب انبعاث كمية كبيرة من الغازات الكربونية المضرة اثناء وقوف السيارات في الزحام لوقت طويل.

وبين ان هبوط قيمة استثمارات المشاريع السكنية بسبب تزايد وتيرة الاختناقات المرورية المحيطة بهذه المشاريع مما يؤدي الى ترسيخ صورة غير مستحبة لتلك المناطق وانخفاض اسعارها بشكل ملحوظ، مؤكدا على ان يعطي صورة سلبية عن القطاع السياحي «فنادق، مطاعم، مواقع سياحية، متاحف» من جراء عزوف السياح عن زيارتها لما لها من مشكلات فعدم توفير المواقف الخاصة بها والاختناقات المرورية الكبيرة امام تلك الاماكن السياحية تحول دون ذلك.

وأكد الصايغ ان المنظومة ستوفر جمعا شاملا للبيانات وبشكل متواصل على مدار الساعة وطويل الامد على مدى السنوات القادمة فالمرحلة الاولى ستكون خلال الثلاث سنوات القادمة وتليها الثانية والثالثة ومن ثم تزود المخططين بالمعلومات المرورية المهمة لفهم وحل المشاكل المرورية الحالية وتلافي المشكلات المستقبلية.

وأشار الصايغ في نهاية تصريحه الى ان المنظومة المرورية ستعرض على موقع الكتروني على الانترنت حتى يستفيد منها جميع الوزارات والجهات الحكومية المعنية بذلك في تسلسل هرمي لتحديد حجم استفادة كل جهة منها على سبيل المثال وزارة البلدية ووزارتا الاشغال والداخلية والمساعدة على معرفة اماكن الاختناقات المرورية والحوادث فور وقوعها واكتشافها بأسرع وأسهل طريقة، مؤكدا على دور المنظومة المفيد للمواطنين والمقيمين في معرفة الطرق قبل خروجهم من منازلهم والوقت الذي تستغرقه المركبة للوصول الى الاماكن المراد الوصول اليها.

أحد أجهزة المراقبة بعد اكتمال تركيبه

النقي والعنزي يقدمان مقترحاً لتعديل قانون انتخابات البلدية

قدم متابع الشأن البلدي يحيى العنزي بالاشتراك مع المحامية نجلاء النقي وثيقة مقترحات تتضمن تعديل بعض مواد قانون الانتخابات الخاصة بالمجلس البلدي الى مدير ادارة شؤون الانتخابات علي مراد بمبنى إدارة شؤون الانتخابات في منطقة الشويخ السكنية الأربعاء الماضي، حيث ان هناك مواد بالقانون تتعارض مع مصلحة المواطن واهمها المادة الثامنة من القانون والتي تختزل ادراج القيد في شهر فبراير من كل عام. وايضا السماح لمنتسبي وزارة الداخلية والدفاع بالمشاركة في العملية الانتخابية اسوة بزملائهم منتسبي الحرس الوطني كما تطالب الوثيقة بتخفيض سن الناخب الى 18 عاما كما تطالب الوثيقة بأن يكون التسجيل آليا عن طريق هيئة المعلومات المدنية وايضا السماح لحديثي التجنس بالترشح والانتخاب للمشاركة في العملية الانتخابية من باب المساواة والعدل وعدم التمايز بين أبناء الشعب الكويتي.

وقال متابع الشأن البلدي يحيى العنزي في تصريح صحافي بعد لقائه مدير ادارة شؤون الانتخابات اننا قدمنا هذه الوثيقة ليتم تعديل بعض مواد القانون الخاصة بالانتخابات للمجلس البلدي حتى تكتمل المشاركة الديموقراطية وتكون متاحة لجميع أفراد أبناء الشعب الكويتي من ذكور واناث من باب المساواة والعدل وعدم التمايز بين طبقات المجتمع الكويتي من خلال القانون الحالي الذي حرم العديد من فئات المجتمع الكويتي المشاركة في العملية الانتخابية.

بدورها، قالت المحامية نجلاء النقي ان جدول المناطق بالعشر دوائر في المجلس البلدي يفتقر للتوزيعة الحقيقية من خلال الجداول على مختلف المناطق وذلك لأحقية التصويت وتعديل الدوائر الانتخابية بالمجلس البلدي وادراج الأسماء التي منعت من حق التصويت لكي يمارسوا حقهم الانتخابي واختيار من يمثلهم.

وأوضحت ان من أبرز مطالبنا الخاصة في انتخابات المجلس البلدي تعديل الجداول الانتخابية جغرافيا وليس على حسب توزيع المناطق وهذه الآلية الحالية ساهمت في هضم العديد من الحقوق للمواطنين في حق التصويت والانتخاب.

نجلاء النقي ويحيى العنزي مع علي مراد